:

اثر الودائع المصرفية في حجم الائتمان في المصارف العراقية خلال المدة (2004-2021 م) دراسة تحليلية قياسية[1]

المدرس عبد الستار رائف حسن المولى
المديرية العامة لتربية الانبار / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
جمهورية السودان

الاستاذ الدكتور خالد حسن البيلي
كلية الدراسات التجارية

الاستاذ المساعد علي احمد الامين
كلية الدراسات التجارية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا /قسم الاقتصاد التطبيقي
جمهورية السودان

المستخلص :

تعد الودائع المصرفية من اهم العوامل التي تؤثر في الائتمان المصرفي بوصفه الممول الرئيس لها سواء كانت على مستوى الدول المتقدمة ام النامية هذه الاهمية دعت الى دراسة كل من المتغيرين للمدة (2004 – 2021) لما لهما من تأثير في الاستثمار ومن ثم في النشاط الاقتصادي وخصوصا بعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد العراقي وبالذات القطاع المالي نتيجة تحرير القطاع المصرفي و صدور قانون البنك المركزي 56لسنة 2004 وماتبعه من مشاكل في تطبيق هذا القانون ، وسعت الدراسة الى بيان اثر الودائع المصرفية (كمتغير مستقل) في الائتمان المصرفي (كمتغير تابع) وهل هناك تأثير سلبي ام ايجابي ، وقد استخدم التحليل الاقتصادي والقياسي معتمدا على طريقة المربعات الصغرى (OLS) ولغرض التأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم احتساب (LM) فضلا عن استخدام (ARCH) لبيان خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين واختبار استقرارية الانموذج وذلك باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي Eviews لبيانات ربع سنوية ، اذ اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي والاحصائي ، وقد اظهرت الدراسة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص بوجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في الائتمان المصرفي .

الكلمات الافتتاحية : الودائع المصرفية ، الائتمان النقدي ، الائتمان التعهدي .

1(بحث مستل من اطروحة دكتوراه بعنوان (تحرير القطاع المصرفي العراقي واثره في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة 2004 – 2021))

The effect of bank deposits on the volume of credit in Iraqi banks during the period (2004-2021) an econometric analytical study

Professor Khalid Hassan Elbeely
Applied Economics Department
College of Business Studies

Lecturer: Abdulsatar Raef Hassan
Anbar General Directorate of Education
Applied Economics Department

Sudan University of Science and Technology

Applied Economics Department

College of Business Studies , Sudan University of Science and Technology

Abstract :

Bank deposits are one of the most important factors affecting bank credit as the main financier, whether it is at the level of developed or developing countries. The changes witnessed by the Iraqi economy, especially the financial sector, as a result of the liberalization of the banking sector and the issuance of the Central Bank Law 56 of 2004 and the problems that followed in the application of this law. Positive, and economic and standard analysis was used based on the method of least squares (OLS) and for the purpose of making sure that the model is free from the problem of autocorrelation (LM) was calculated as well as using (ARCH) to show that the model is free from the problem of heterogeneity of variance and to test the stability of the model using the analysis program Economist Eviews of quarterly data, as the study relied on the historical descriptive and statistical method, and the study showed rejection of the null hypothesis and acceptance of the alternative hypothesis that states that there is Significant effect of bank deposits on bank credit.

***Keywords**: bank deposits, cash credit, pledge credit.*

المقدمة :

ان بناء قطاع مصرفي سليم وفق ادارة حديثه يعد من مستلزمات تنمية الاقتصاد القومي واستثمار الاموال بشكل سليم وان تطور اداء القطاع المصرفي يستلزم حشد الاموال عن طريق الودائع المصرفية من اجل تمويل القروض عن طريق الائتمان المصرفي وتعد البنوك التجارية من اهم تلك المصادر الممولة وما تؤديه من دور فعال في تنمية المشاريع الانتاجية .

لذلك دعت الضرورة الى دراسة اثر الودائع المصرفية في تمويل البنوك، وخصوصا بعد الاحداث التي شهدها العراق بعد احداث عام 2003 وما اعقبه من تغيرات كبيره ، اذا شهد القطاع المالي تغيرات كبيرة وخصوصا بعد صدور قانون البنك المصرفي 56 لسنة 2004 وقانون المصارف 94 لسنة 2004 والذي نظم عمل القطاع المصرفي العراقي واندماجه مع العالم الخارجي من اجل مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي وخصوصا في الدول المتقدمة، وبعد اسلوب التحليل الاقتصادي والقياسي من الاساليب المهمة للتأكد من صحة فروض النظرية الاقتصادية .

مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي العراقي من ضعف في الاداء وتراجع النشاط المصرفي وخصوصا في جانبي الودائع والائتمان والسبب في ذلك هو ضعف الوعي في استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال مما اثر سلبا على تقديمها للخدمات المصرفية وبالتالي تدني مستوى الايرادات المصرفية وعدم قدرتها على تحقيق اهدافها الاساسية واستخدمها بما يخدم التنمية الاقتصادية ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في اي مدى تؤثر الودائع المصرفية في حجم الائتمان الاتمان المصرفي .

فرضية البحث

تفترض الدراسة الاتي:

لا يوجد تأثير ذا دلاله احصائية للودائع المصرفية في الائتمان المصرفي .

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان الاتي :

1- تحليل وتقييم مؤشر الودائع المصرفية .
2- تحليل وتقييم مؤشر الائتمان المصرفي .
3- بيان اثر الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الاتي :

1- الاهمية العلمية : تعد من الدراسات المهمة لاعتمادها على مؤشرات حديثة فضلا عن اهمية دور الائتمان في زيادة الاستثمار ورفع الكفاءة الانتاجية ، والذي بدورة سيؤثر على مستوى النمو الاقتصادي.
2- الاهمية العملية : تمثل اهمية هذه الدراسة في تمكين اصحاب القرار من الاستفادة من النتائج التي تم التوصل عليها ووضع الخطط والاهداف الاستراتيجية لمعالجة الاخفاقات في جانب الائتمان وخصوصا في جانب القطاع الخاص فضلا عن اهمية الودائع ودورها في عملية التمويل المصرفي .

منهج البحث

تتبع الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة ، و المنهج الوصفي في الجانب النظري عن طريق جمع البيانات الاحصائية وتحليلها فضلا عن استخدام المنهج الاحصائي باستخدام الاسلوب الاقتصادي الكمي في تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية كمتغير مستقل والائتمان المصرفي كمتغير تابع وكذلك التحليل القياسي لتحليل البيانات.

حدود البحث

- **مكانيا:** تتمثل الحدود المكانية في القطاع المصرفي العراقي .
- **زمانيا :** تضمنت الحدود الزمانية المدة الزمنية من 2004 -2021 .

هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور

المحور الاول : الجانب النظري

المحور الثاني : تحليل مؤشرات الودائع والائتمان المصرفي للقطاع المصرفي العراقي

المحور الثالث : التحليل القياسي لأثر الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 – 2021)

المحور الاول :

الودائع المصرفية والائتمان المصرفي (الجانب النظري)

اولاً : الودائع المصرفية

1- مفهوم الودائع المصرفية

الوديعة هي عقد يبرم بين شخصين الاول هو المودع والثاني المودع لديه (البنك) ويحق للبنك التصرف بهذه الاموال ويتعهد بردها الى المودع في الوقت المحدد او عند الطلب حسب العقد المبرم بينهما مضافا اليها فوائد وبنسبة محددة مسبقا (قرمان،2010 ، 286) .

وقد عرف قانون البنك المركزي العراقي الودائع بانها اي مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء كان مسجلا ام غير مسجل للشخص المستلم، وبشرط محددة زمانيا وبفائدة او بدون فائدة في وقت محدد او عند الطلب (اللامي ، 2016 ، 366) .

2- انواع الودائع المصرفية :

نتيجة للتغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي وخصوصا بعد عمليات التحرير المصرفي فقد تمت اعادة هيكلة الودائع بما يتناسب مع هذه التغيرات وتختلف من بلد الى اخر ويمكن بيان اهم تلك الانواع بما يخص دراستنا الحالية وهي كالاتي :

أ- **حسب آجالها :-**

1. **الودائع الجارية:** تعرف بالودائع تحت الطلب وهي التي تسمح للمودع بالسحب في اي وقت يشاء ودون اي اشعار مسبق وهي من اكثر الودائع شيوعا واقل تكلفة للمصارف التجارية (باسلي ، 2008، 32).

وتكمن اهمية الودائع الجارية في انها تعد مصدر تمويل ذات كلفة منخفضة للاستثمارات بالنسبة للمصارف وهو بذات يحصل على ارباح كبيرة في حين تعد نقداً سائلاً يستخدمه المودع لأغراض السداد (ابو سمرة ، 2007 ، 18) .

2. **ودائع التوفير :** يتميز هذا النوع من الودائع باتفاق بين المودع والمصرف اذ يحق للمودع بسحب الوديعة بعد اشعار المصرف بمدة معينه بيومين او اكثر مقابل فائدة محددة ويتميز هذا النوع من الودائع بصغر حجم الودائع لأنها تعود لصغار المودعين (Remali & Rodney,2005,p:31)
3. **الودائع الثابتة :** هي الودائع التي لا يجوز للمودع السحب من ايداعه الا عند حلول الاجل والفائدة المتفق عليها وتزداد نسبة الفائدة كلما زاد اجل الوديعة ،وهي احد المصادر الرئيسة للتمويل المالي للمصارف التجارية لأغراض تمويل الاقراض فضلاً عن الانواع الاخرى من الودائع (الانصاري ، 2006، 156) .

ب- حسب الملكية :-

- **ودائع القطاع العام :** هي الودائع التي تلجأ فيها الحكومة الى الاحتفاظ بحساب جاري لدى البنك المركزي فضلا عن الاحتفاظ بحساب جاري من القروض والضرائب لدى المصارف بصورة ودائع آجلة (جبر ، 2010 ، 191) .
- **ودائع القطاع الخاص :** هي الودائع التي تشكل النسبة العظمى من الودائع لدى المصارف التجارية وتضم كلا من ودائع الافراد ومنشآت الاعمال وتشمل الودائع الآجلة والودائع تحت الطلب .

3- اهمية الودائع المصرفية:

تعد الودائع من اهم مصادر التمويل المالي للمصارف اذ من خلالها تستطيع تمويل الانشطة الاقتصادية للأفراد او المؤسسات الاستثمارية ، وان مصدر هذه الاموال هي الودائع التي تحصل عليها المصارف من الافراد والمنشآت التي يكون لديها فائض مالي (الحسيني ، 2010 ، 22) .

اما بالنسبة للاقتصاد القومي فهي تعد المورد الرئيس للمصارف وخصوصا في البلدان النفطية وقد كان لها الدور الكبير وخصوصا في القطاع الصناعي وقد ساعدت البنوك التجارية كثيرا في زيادة قدرتها على منح الائتمان للمشروعات الاستثمارية وخصوصا في الامد المتوسط وهي المصدر المهم في تحقيق الارباح للمصارف (نَدور ، 2017 . 24-25) .

ثانياً :الائتمان المصرفي

1- مفهوم الائتمان المصرفي

يعرف الائتمان المصرفي بأنه قدرة النظام المصرفي على منح القروض للأفراد والحكومات من اجل استخدامها في الاستثمار وتنشيط الاقتصاد (Yakubu&Affoi,2014:12 .

ويعرف ايضا بانه الاموال التي تمنحها المصارف للأفراد والمؤسسات التي يتعهد فيها المدين بسدادها ضمن المدة المتفق عليها مع الفوائد المستحقة اما بدفعه واحده او على اقساط (التويجري ، 2018 ، 5).

2- أهمية الائتمان المصرفي .

يعد الائتمان المصرفي أحد المصادر الاساسية والمهمة للقطاع المصرفي في تمويل الانشطة الاقتصادية سواء كانت تلك الأنشطة للقطاع الخاص ام للقطاع العام، وهذا ساعد في نمو وتطور الاقتصادات الحديثة، ويختلف طبيعة واهمية الائتمان المصرفي تبعا لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع الدول (الدوري و السامرائي ، 2013 ، 76-77) .

من هنا يبرز اهمية الائتمان المصرفي في تمويل الانشطة الاقتصادية ولعل اهمها هي :

أ- يعد الائتمان المصرفي المصدر الرئيسي لتوزيع موارده على الانشطة الاقتصادية وفقا لاحتياجاتها من اجل رفع مستوى النمو الاقتصادي وبما يضمن الاستخدام الكفوء .

ب- ان الائتمان المصرفي يساعد على تشغيل الموارد العاطلة من الموارد المالية المدخرة لدية عن طريق القروض القصيرة والمتوسطة الاجل ، وتمكن المقترضين من تحقيق الارباح المتحقق من استثمارها في المشاريع الانتاجية وبالتالي تؤدي الى زيادة الدخل القومي .

ت- ان استخدام الموارد الائتمانية بشكل سيء سيؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي، لذلك فالسياسة الائتمانية ضرورية في توجيه الائتمان نحو الانشطة الاقتصادية المنتجة والضرورية لزيادة النمو الاقتصادية .

ث- يساعد الائتمان المصرفي على تطوير القطاعات الاقتصادية سواء القائمة منها او الناشئة .

ج- يعمل الائتمان المصرفي على زيادة الادخارات على حساب الاستهلاك عن طريق تشجيع المصارف للأفراد والمنشآت العامة بذلك عن طريق رفع اسعار الفائدة (البكري واخرون ، 2019 ، 45).

ح- يساعد على زيادة الاستهلاك اذ يلجئ ذوي الدخول المنخفضة الى سد احتياجاتهم من السلع والخدمات بواسطة المبالغ النقدية التي تم الحصول عليها من الائتمان المقدم لهم من المصارف.

3- انواع الائتمان المصرفي .

ان تطور العمل المصرفي ادى الى تطور الائتمان المصرفي فيما يقدمه من تمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة سوءا كان على مستوى الافراد او القطاع العام وعليه ظهرت انواع مختلفة من الائتمان المصرفي ولعل اهمها هي .

أ- **الائتمان النقدي :** ويعد هذا النوع من الائتمان من اكثر الانواع شيوعاً في تمويل الانشطة الاقتصادية سواء كانت الصناعية او الخدمية او الزراعية اذ تقوم المصارف بتقديم المبالغ النقدية مباشرةً للمقترضين لغرض تمويل انشطتهم على ضوء ضمانات تقرها ادارة المصارف ويشمل الائتمان النقدي (القروض – السلف – الكمبيالات المخصومة – السحب على المكشوف) .(الشرع والزبيدي ، 2017 ، 243) .

ب- **الائتمان التعهدي** : وفي ضوء هذا النوع يتم منح الائتمان الى الزبون بشكل غير مباشر لشخص اخر ويعرف بالتسهيلات الائتمانية وفي حالة اخلال العميل بالتزاماته تجاه المستفيد اذ يكفل المصرف بموجبه زبائنه اتجاه الاخرين وفق العقد المتفق فيما بينهم ويشمل هذا النوع كل من (الاعتمادات المستنديه – خطاب الضمان – بطاقة الائتمان) (خميس و سعيد،2015 ، 62) .

1- تصنيف الائتمان المصرفي .

ويمكن ان يصنف الائتمان وفق مجموعة من المعايير وهي كالاتي (عبد الرزاق ، 2019 ، 44).

أ- **من حيث المدة الزمنية :**

1. ائتمان قصير الامد : تتراوح المدة الزمنية من 3 اشهر الى 12 شهراً.
2. ائتمان متوسط الامد : يتراوح من سنة واحدة الى خمس سنوات .
3. ائتمان طويل الاجل : وتزيد مدته عن خمس سنوات .

ب- **حسب الجهة الطالبة :**

1. الائتمان الممنوح للقطاع العام : وهو الائتمان الممنوح للقطاع العام او المؤسسات الحكومية وفي الغالب يكون اقل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (عبد الله و الطراد ، 2006 ، 170).
2. الائتمان الممنوح للقطاع الخاص : وهو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سواء كانوا افراد او شركات خاصة ويشكل هذا الائتمان النسبة العظمى من اجمالي الائتمان .

ت- من حيث الغرض :

- الائتمان الاستثماري ويمنح لغرض تأسيس مشايع استثمارية .
- ائتمان استهلاكي وهو الائتمان الممنوح لأغراض شراء السلع الاستهلاكية .
- الائتمان التجاري وهذا النوع يخص جانبي الاستيراد والتصدير .

2- العوامل المحددة للائتمان المصرفي .

أ- العوامل المتعلقة بالعميل نفسة

1. **شخصية العميل** : تعد شخصية العميل من العوامل المهمة لمنح الائتمان فالشخصية الجيدة والتي تتمتع بالثقة في سداد قرضه ويمكن الحكم على شخصية العميل من خلال وسطه التجاري فضلا عن ملفه لدى المصرف وسجله السابق (الدباس ، 2014 ، 40).
2. **راس المال** :ويتعلق بإمكانية تحمل العميل للمخاطر اذا يعد راس مال العميل هو مصدره للتمويل ويتضمن راس المال مضافا اليه الارباح غير الموزعة والاحتياطات.
3. قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية وقدرته على مواجهة التغيرات
4. الضمانات التي يمكن للعميل ان يقدمها للمصرف اي ما يملكه من موجودات منقولة او غير منقولة .
5. الظروف الاقتصادية او السياسية المحيطة بالعميل .

ب- العوامل المتعلقة بالمصرف نفسة :

1. الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قرار الائتمان ورؤيته المستقبلية .
2. درجة السيولة الحالية التي يمتلكها المصرف .
3. امكانية المصرف المادية والبشرية .
4. حصة المصرف في السوق .

ت- **العوامل المتعلقة بالائتمان نفسه:** وتشتمل على العديد من العوامل اهمها (الشيخلي ، 2012 ، 57).

1. **الغرض من الائتمان** : اي ان الائتمان قد يطلب لأغراض مشروعات صناعية او زراعية او تجارية سواء كان الطلب داخليا ام خارجيا .
2. **مدة القرض :** ويقصد فيها المدة التي يحددها العميل في ضوء الغرض من القرض ونوع الهدف من ذلك .
3. **طريقة السداد :** وهذا يعتمد على طبيعة القرض وامكانية العميل في طريقة التسديد قد تكون سنوية او نصف سنوية او شهرية .
4. **مبلغ القرض :** وهذا يعتمد على حجم القرض اذ يتطلب من المصرف اجراء الدراسات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها القرض تبعا لحجم القرض فكلما كبر هذا الحجم تطلب دراسات دقيقه وفرض ضمانات اكثر .

3- مخاطر الائتمان .

المحور الثاني :

تحليل وتقويم الودائع والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 - 2020)

اولا: تحليل تطوروداائع القطاع المصرفي في العراق :

يعد القطاع المصرفي هو الممول الرئيسِ للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة عن طريق الموارد المالية التي تمتلكها والتي تحصل عليها من الافراد والمنشآت بشكل ودائع مقابل اسعار الفائدة التي تحددها تبعا للظروف الاقتصادية من قبل السلطة النقدية ، ويمكن ان نوضح بشكل مفصل اهم انواع الودائع التي تشكل المورد المالي الرئيس للقطاع المصرفي العراقي .

الجدول (1)

اجمالي الودائع وودائع القطاع العام والخاص لدى المصارف التجاري

للمدة (2004- 2021) مليار دينار عراقي

السنة	ودائع القطاع الخاص 1	ودائع القطاع العام 2	اجمالي الودائع 2+1	نسبة نمو ودائع القطاع الخاص	نسبة نمو القطاع العام	نسبة نمو اجمالي الودائع	نسبة ودائع القطاع الخاص/ الاجمالي	نسبة ودائع القطاع العام / الاجمالي
2004	1483	1912	3395	-	-	-	44%	56%
2005	3237	5252	8489	118%	175%	150%	38%	62%
2006	4751	12176	16927	47%	132%	99%	28%	72%
2007	8041	2557	10598	69%	-79%	-37%	76%	24%
2008	9060	5640	14700	13%	121%	39%	62%	38%
2009	10382	11369	21751	15%	102%	48%	48%	52%
2010	11761	22502	34263	13%	98%	58%	34%	66%
2011	15521	26298	41819	32%	17%	22%	37%	63%
2012	18232	24248	42480	17%	-8%	2%	43%	57%
2013	24450	44405	68855	34%	83%	62%	36%	64%
2014	24702	49370	74073	1%	11%	8%	33%	67%
2015	23636	40706	64342	-4%	-18%	-13%	37%	63%
2016	23708	38689	62397	0%	-5%	-3%	38%	62%
2017	26093	40954	67047	10%	6%	7%	39%	61%
2018	27364	49528	76892	5%	21%	15%	36%	64%
2019	30708	51397	82105	12%	4%	7%	37%	63%
2020	35920	49002	84922	17%	-5%	3%	42%	58%
2021	43243	52827	96070	20%	8%	13%	45%	55%
متوسط المدة (2004 – 2021)							40%	5%5

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة .

- النسبة المئوية ونسب المساهمة تم استخراجها من قبل الباحث بالاعتماد على الحقل (1،2) .

يتضح من الجدول (1) والشكل البياني (1) ان اجمالي الودائع للمدة قيد الدراسة قد اخذ شكلاً تصاعدياً اذ بلغ (3395) مليار دينار في عام 2004 ليرتفع الى (16927) مليار دينار في عام 2006 وبمعدل نمو سنوي بلغ (99%) ويعود الى ارتفاع اسعار الفائدة في الودائع فضلا عن زيادة دخول الافراد وتحسن المستوى المعاشي، و انخفض في عام 2007 ليصل الى (10598) مليار دينار وبمعدل نمو سالب قدرة (% 37-)، ومن ثم اخذ بالارتفاع ليصل الى اعلى مستوى له في عام (2014) ليصل الى (74073) وبمعدل نمو (33%) وقد يعود السبب في ذلك الى تنامي دور القطاع المصرفي في جذب الادخارات ، واخذ بالانخفاض ليصل الى (62397) في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي (3%-) وقد يكون السبب في الاوضاع السياسية التي شهدها العراق وانخفاض الايرادات بسبب انخفاض اسعار النفط اذ اصبح سعر نفط (49) دولاراً للبرميل بعد ان كان سعره (96) دولاراً للبرميل في عام 2014 (OPEC,2017,98 ،وزيادة الانفاق العسكري في محاربة الارهاب والعمليات العسكرية هذه الاسباب اثرت سلبا على الافراد في رغبتهم بتوجيه مدخراتهم الى المصارف، وبدأت الودائع بالارتفاع منذ عام 2017 اذ بلغت (67047) مليار دينار لتصل الى (96070) مليار دينار في عام 2021 بمعدل نمو سنوي (13%) وقد يعود ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي من خلال زيادة الايرادات العامة للدولة نتيجة زيادة حجم انتاج النفط ليبلغ حوالي (4.5) ملايين برميل نفط وبسعر نفط (69) دولاراً للبرميل الواحد ومن ثم انعكس على حجم الودائع فضلا عن قيام البنك المركزي بتوطين الرواتب والشمول المالي واستخدام الدفع الالكتروني وارتفاع ثقة الافراد بالقطاع المصرفي بسبب استقرار الوضع الامني .

اما بالنسبة لمساهمة القطاعين العام والخاص من اجمالي الودائع فنجد ان مساهمة القطاع الخاص من اجمالي الودائع متواضعة جدا مقارنة بمساهمة القطاع العام وقد يعود الى انخفاض اسعار الفائدة ورغبة القطاع الخاص الى استثمار اموالهم في قطاعات ذو مردود مالي اكبر من العوائد المتأتية من القطاع المصرفي اذ بلغ اعلى مستوى له (43243) مليار دينار في عام 2021 وبلغ متوسط المدة بالنسبة لمساهمته في اجمالي الودائع (40%) وهي منخفضه جدا.

اما بالنسبة للقطاع العام فكانت مساهمته اكبر من القطاع الخاص اذ بلغ اعلى مستوى له في عام (2006) بنسبة (72%) وبمعدل نمو (132%) وقد يعود الى الجهود الكبيرة من قبل المصارف في استقطاب الادخارات الحكومية فضلا عن قيام وزارة المالية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف لدى البنك المركزي بنسبة 15% وبلغ متوسط المدة (58%) .

الشكل (1)

تطور الودائع المصرفية للمصارف التجارية للمدة (2004 – 2021)

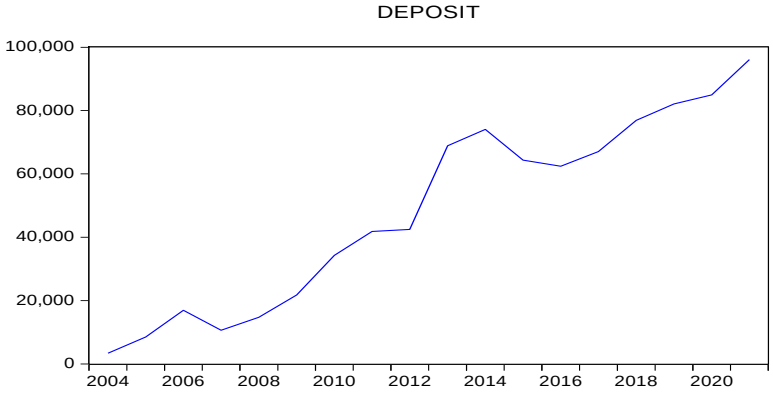

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

ثانيا : تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق

من الجدول (2) والشكل (2) يتبين ان اجمالي الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف شهد تطورا ايجابيا في مدة الدراسة اذ بلغ (743) مليار دينار في عام (2004) وقد استحوذ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على (389) مليار دينار وبنسبة (52%) في حين بلغ الائتمان الممنوح للقطاع العام (354) مليون دينار وبنسبة (48%) . وقد يعود السبب في تدني نسبة مساهمة الائتمان الخاص الى ضعف التصنيف والتقييم الائتماني للمقترضين بسبب المخاطر المتوقعة من الموجات التضخمية (مخاطر السوق)، وكذلك قد يعود السبب الى نسبة الودائع المنخفضة للقطاع الخاص التي بلغت (40%) مقارنه بالقطاع العام والتي كانت تبلغ (60%) (البنك المركزي العراقي ، 2010 ، 25) وقد استمر الارتفاع في حجم الائتمان النقدي حتى بلغ (52969) مليار دينار في عام (2021)، اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد انخفضت نسبة مساهمته حتى وصلت الى ادنى مستوى في عام (2012) اذ بلغت (5%) (البنك المركزي العراقي ، 2010 ، 25) .

جدول (2)

الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية

للمدة (2004-2021) مليار دينار عراقي

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص1	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام 2	اجمالي الائتمان النقدي 2+1	نسبة النمو السنوي للائتمان الخاص	نسبة النمو السنوي للائتمان العام	نسبة النمو السنوي لإجمالي الائتمان النقدي	نسبة القطاع الخاص / الاجمالي	نسبة القطاع العام / الاجمالي
2004	389	354	743	-	-	-	52%	48%
2005	622	227	849	60%	-36%	14%	73%	27%
2006	1881	783	2664	202%	245%	214%	71%	29%
2007	2388	1054	3442	27%	35%	29%	69%	31%
2008	3978	576	4554	67%	-45%	32%	87%	13%
2009	4646	645	5291	17%	12%	16%	88%	12%
2010	8502	883	9385	83%	37%	77%	91%	9%
2011	11356	1638	12994	34%	86%	38%	87%	13%
2012	14642	6121	20763	29%	274%	60%	71%	29%
2013	16947	13003	29952	16%	112%	44%	57%	43%
2014	17745	16377	34123	5%	26%	14%	52%	48%
2015	18070	18681	36751	2%	14%	8%	49%	51%
2016	18180	18998	37178	1%	2%	1%	49%	51%
2017	19452	18500	37952	7%	-3%	2%	51%	49%
2018	20216	18270	38486	4%	-1%	1%	53%	47%
2019	21042	21009	42051	4%	15%	9%	50%	50%
2020	25866	23951	49817	23%	14%	18%	52%	48%
2021	29577	23392	52969	14%	-2%	6%	56%	44%
متوسط المدة (2004 – 2021)							%61	34%

- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والبحوث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
- النسبة المئوية تم استخراجها من قبل الباحث.

الشكل (2)

تطور الائتمان المصرفي للمصارف التجارية للمدة (2004 – 2021)

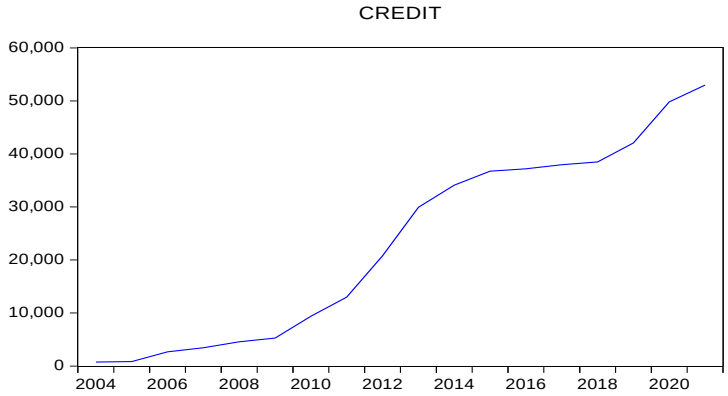

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

المحور الثالث : الدراسة القياسية

اولاً: اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية)

لأجراء تحليل التكامل المشترك يجب التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية من خلال اختبار (Dickey-Fuller)، من الجدول ادناه تبين نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع الائتمان النقدي (CREDIT) ساكنه عند المستوى5% ، اما المتغير المستقل الودائع (DEPOSIT) فهي غير ساكنه عند المستوى لكن بعد اخذ الفروق الاولى قد استقرت السلسلة الزمنية اذ اصبحت قيمة t المحتسبة معنوية عند المستوى 5% ، وبعد استقرار المتغيرات وعدم وجود جذر الوحدة يمكن اجراء التكامل المشترك لمعرفة العلاقة الطويلة والقصيرة الامد .

جدول(3)

اختبار الاستقرارية للأنموذج حسب Dickey-Fuller

المتغير	القيمة المحتسبة		درجة المعنوية			Prob.	القرار
	المستوى	الفرق الاول	عند1%	عند5%	عند10%		
DEPOSIT	0.5586		3.8867	3.05216	2.6665	0.8558	غير معنوي
DEPOSIT		5.0881	3.9203	3.06558	2.6734	0.0013	معنوي
CREDIT	4.7698		4.1156	3.4852	3.1707	0.0015	معنوي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

ثانيا: بناء النموذج القياسي :

سوف يتم بناء النموذج القياسي لبيان اثر الودائع المصرفية كمتغير (مستقل) في الائتمان المصرفي (كمتغير تابع) فضلا عن تقدير معلمات النموذج واختبار الفروض تتبعها مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج ومن ثم تأتي مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ .

$$Y = B_0 + B_1(X_1) + U$$

Y=المتغير التابع (الائتمان المصرفي)

B_0 ثابت الائتمان المصرفي

B_1 معامل المتغير المستقل (الودائع المصرفية)

X_1 المتغير المستقل (الودائع المصرفية)

ثالثاً : الاحصائيات الوصفية :

الجدول (4)

نتائج التحليل الاحصاءات الوصفية لودائع والائتمان المصرفي للمدة (2004- 2021)

	DEPOSIT
Mean	48395.83
Median	52438.50
Maximum	96070.00
Minimum	3395.000
Std. Dev.	30284.28
Skewness	-0.093765
Kurtosis	1.571673
Jarque-Bera	1.556464
Probability	0.459217
Sum	871125.0
Sum Sq. Dev.	1.56E+10
Observations	18

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

من الجدول (4) نجد ان متوسط الودائع المصرفية في مدة الدراسة بلغ **(48395.83)** في حين بلغ الوسيط **(52438.50)** والقيمة العليا **(96070.00)** ، اما القيمة الدنيا فقد بلغت **(3395.000)**، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري **(30284.28)** ، وبلغت قيمة الالتواء **(-0.093765)** فهي ذي قيمة سالبه وهذا يعني ان منحنى التوزيع التكراري ذو التواء نحو اليسار ومعامل تفلطح **(1.571673)** ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل (1) .

اما فيما يخص متغير الائتمان المصرفي فيمكن اجمال النتائج من الجدول (4) اذ نجد ان متوسط الودائع المصرفية في مدة الدراسة بلغ (23331.33) في حين بلغ الوسيط (25357.50) والقيمة العليا (52969.00) ، اما القيمة الدنيا فقد بلغت (743.0000)، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري (18356.57) ، وبلغت قيمة الالتواء(0.083002) فهي ذي قيمة موجبة وهذا يعني ان منحنى التوزيع التكراري ذو التواء ملتوي نحو اليمين وبشكل بسيط ومعامل تفلطح (1.482208) ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل (2) .

وللتأكد من البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي تم استخراج قيمة (Jarque-Bera) اذ تنص فرضية العدم على ان تكون القيمة المستخرجة اكبر من (0.05) حيث بلغت (1.556464) لمتغير الودائع و (1.748437) لمتغير الائتمان المصرفي

رابعاً: تقدير نموذج الانحدار وتقييم النتائج المقدرة :

تم تقدير النموذج القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Model) لقياس اثر الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي وفقا للمعادلة الاتية

$$Y = B_0 + B_1(X_1) + U$$

جدول (5)

نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: CREDIT
Method: Least Squares
Date: 09/09/22 Time: 21:46
Sample: 2004 2021
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5368.057	1783.504	3.009838	0.0083
DEPOSIT	0.593014	0.031487	18.83350	0.0000

R-squared	0.956838	Mean dependent var	23331.33
Adjusted R-squared	0.954141	S.D. dependent var	18359.57
S.E. of regression	3931.655	Akaike info criterion	19.49595
Sum squared resid	2.47E+08	Schwarz criterion	19.59488
Log likelihood	-173.4635	Hannan-Quinn criter.	19.50959
F-statistic	354.7007	Durbin-Watson stat	1.278779
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

خامساً : تقيم النموذج المقدر وفق منطوق النظرية الاقتصادية:

1- اشارة القيمة الموجبة المقدرة للثابت هي (5368.057) وهي تمثل قيمة المتغير التابع (الائتمان المصرفي) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (الودائع المصرفية) 0.593014.

2- ان اشارة معامل المتغير المستقل (الودائع المصرفية) موجبة بقيمة مقدرة (0.593014) وهي قيمة موجبة اذ تثبت العلاقة الطردية بين المتغيرين ، وقد بلغت القيمة الاحتمالية (0.0000) وهي اقل من (0.05) ، وهي ذو دلاله احصائية معنوية عند مستوى (1%) .

3- يبين معامل الارتباط Correlation ان هناك علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل اذ بلغت قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared) فقد بلغت قيمته (0.95) . أي ان (0.95) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع هي بسبب المتغير المستقل وان (5%) تعود الى اسباب من خارج النموذج .

4- اختبار (F-statistic) فقد بلغت (67.20245) بقيمة احتمالية (0.0000) مما يدل على معنوية النموذج فضلا عن معنوية تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع .

سادساً: تقدير المعالم المقدرة لنموذج الانحدار الخطي :

من النتائج المستخرجة التي تم الحصول عليها من التحليل الاحصائي لبرنامج Eviews 9 لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل (الودائع المصرفية) ، والمتغير التابع (الائتمان المصرفي للبنوك التجارية) تم تقدير النموذج كالاتي :

CREDIT=5368.057+0.593014 (X) + U

وبعد تقدير قيم النموذج نستطيع التنبؤ بقيمة الائتمان المصرفي من قيمة الودائع المصرفية فكلما زاد حجم الودائع بمقدار (مليار دينار) ادى الى زيادة حجم الائتمان بمقدار (0.593014) مليار دينار.

سابعاً : الاختبارات القياسية للنموذج المقدر

1- اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر:

من اهم المشاكل التي تواجه تقدير النموذج هي الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء اذا انه يؤدي الى اخطاء معيارية وبالتالي الى اخطاء احصائية غير صحيحه ويحصل ذلك عندما يكون حد الخطاء للفترة الزمنية ذو ارتباط طردي مع اخطاء الفترة التي تسبقها .

جدول (6)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.532620	Prob. F(2,14)	0.2501
Obs*R-squared	3.233140	Prob. Chi-Square(2)	0.1986

المصدر :اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

يظهر الجدول اعلاه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية حسب اختبار LM اذ تشير احصائية F قبول فرضية العدم عندي مستوى معنوية اكبر من (0.05) .

2- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

يظهر الجدول(7) نتائج اختبار ARCH لوجود مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين بقبول فرضية العدم عند مستوى معنوية اكبر من (0.05) حسب احصائية F .

جدول (7)

نتائج مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.042677	Prob. F(1,15)	0.8391
Obs*R-squared	0.048230	Prob. Chi-Square(1)	0.8262

المصدر :اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

3- اختبار Ramsey RESET لسوء التوصيف

يظهر الجدول (8) اختبار سوء التوصيف النموذج المقدر وحسب طريقة Ramsey ، وحسب احصائية الاختبار ان النموذج لا يعاني من مشكلة سوء التوصيف حسب احصائية t-statistic وقبول فرضية العدم عند مستوى معنوية (0.05) .

جدول (8)

نتائج سوء التوصيف

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: CREDIT C DEPOSIT
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.428983	15	0.1735
F-statistic	2.041992	(1, 15)	0.1735
Likelihood ratio	2.297344	1	0.1296

المصدر :اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

4- اختبار استقرارية النموذج

من الشكل (3) نتائج اختبار استقرارية النموذج حسب اسلوب مربع CUSUM ان المعادلة المقدرة (معادلة الائتمان المصرفي) هناك وجود استقرار في فترة البحث لان مسار المعادلة المقدرة هو ضمن حدود الثقة 5% وكما يرى في الشكل.

شكل (3)

اختبار استقرارية النموذج

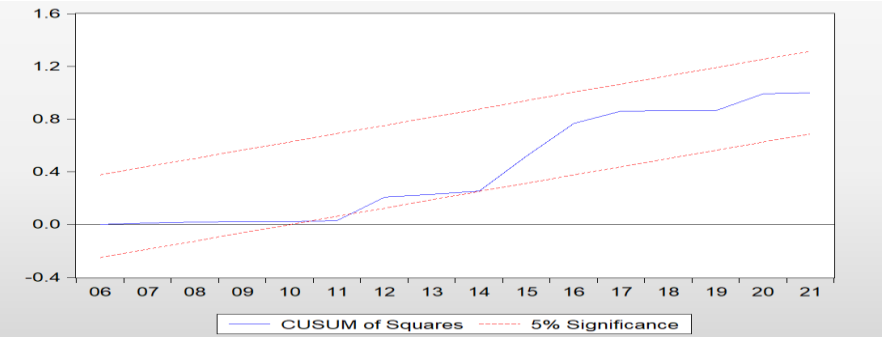

المصدر :اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

5- تحليل القدرة التنبؤيه للنموذج

يظهر الشكل (4) نتائج اختبار المقدرة التنبؤية للنموذج المقدر ومن هذه الاختبارات معامل ثيل وتبلغ قيمته 0.063 وهي قريبه جدا من الصفر وهذا يدل على قلة الاخطاء وزيادة المقدرة التنبؤية للنموذج .

شكل (4)

تحليل القدرة التنبؤية للنموذج

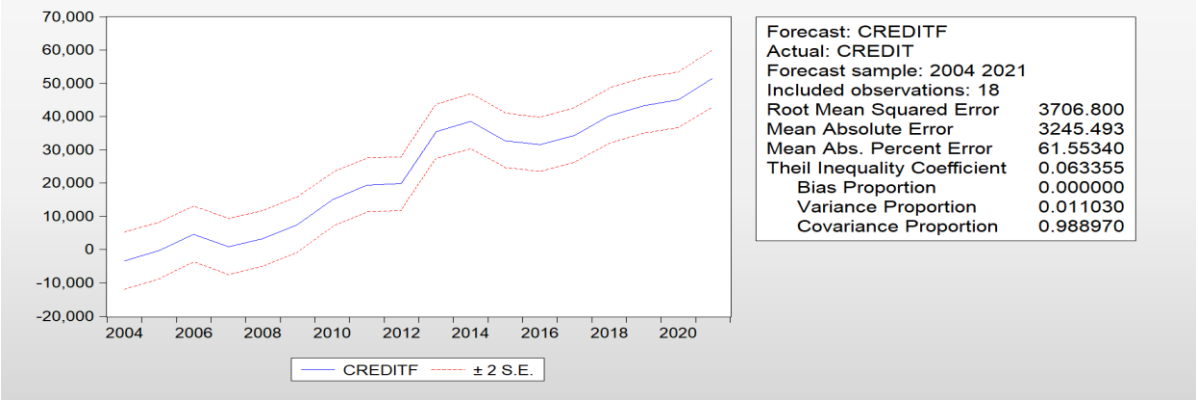

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

ويظهر الشكل (5) مدى تطابق والاقتراب بين القيمة الفعلية للائتمان (CREDIT) والقيمة التنبؤية فيها من المعادلة (CREDIFT) خصوصا في اخر سنة .

الشكل (5)

الاقتران بين القيمة الفعلية والتنبؤية للائتمان المصرفي

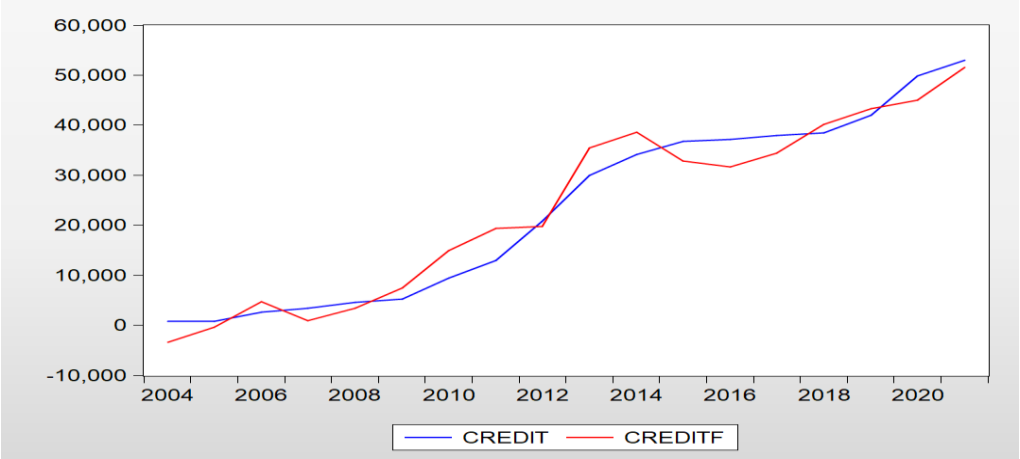

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

النتائج

1- تعد الودائع مصدرا مهما في تمويل القطاع المصرفي وزيادة القدرة الائتمانية لها من اجل تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة ورفع الكفاءة الاستثمارية ، وقد تبين ان مساهمة القطاع الخاص في الودائع تشكل نسبة متدنية مقارنة بالقطاع العام.

2- وجود علاقة طردية بين الودائع المصرفية والائتمان المصرفي للمصارف التجارية فان الزيادة في الودائع المصرفية ادة الى رفع المقدرة الائتمانية للمصارف.

3- تشير قيمة (DW) البالغة (1.27) الى ان معدل الارتباط بين المتغيرات العشوائية ضعيف وهذا يعني ان الانموذج لا يعاني من اي مشكلة ارتباط ذاتي ويقع بين الحد الادنى والاعلى للقيم الجدولية .

4- تشير القيم الاحتمالية P-Value الى انها اقل من 5% وهذا يدل على التأثير القوي للمتغير المستقل في المتغير التابع وهذا ما تؤكده قيمة (R^2) اذ بلغت 95% .

التوصيات

1- ضرورة تشجيع القطاع الخاص في زيادة مقدرتهم الادخارية عن طريق الوسائل التي يمتلكها القطاع المصرفي .

2- تفعيل الرقابة المصرفية على الائتمان الممنوح من قبل المصارف وتوجيهه نحو القطاعات الانتاجية .

3- تفعيل الصيرفة الالكترونية في جانبي الودائع ومنح الائتمان من اجل كبح الروتين في العمل المصرفي التي يقف عائقا في بعض الاحيان .

4- يجب على البنك المركزي وضع خطة طويلة الامد للمصاف التجارية في منح القروض نحو القطاع الصناعي والزراعي بزيادة تقديم قروض بنسب فائدة منخفضة مقارنة مع بقية الانشطة الخدمية والتجارية .

المصادر

1. ابو سمرة، رانيا خليل حسان ، 2007 ، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين ، قطاع غزة .
2. الانصاري ، اسامة عبد الخالق ، 2006 ، "ادارة البنوك التجارية والاسلامية "، القاهرة .
3. باسلي ، مكرم عبد المسيح ، 2008 ، " المعاملات المصرفية المحاسبية والاستثمار والقوائم المالية " ، المطبعة المكتبة العصرية ، المنصورة .
4. البكري ، جواد كاظم والطائي ، محمد محمود و مطر ، فاطمة صالح ، 2019 ، " اثر الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد 11 ، العدد 3 .
5. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010، 25 .
6. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والبحوث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة جداول 9 و 10 .

7. التويجري، نغم عباس عبيد ، الدليمي ، حسين ديكان درويش ، (2018) ، الائتمان المصرفي ودورة في نقل اثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة 2003 – 2015 ، جامعة بابل ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد 10 ، العدد 1.
8. جبر، هشام ، 2010 ، " ادارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهر
9. الحسيني ، همام عبد الوهاب هادي ، 2010 ، " اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد .
10. خميس ،هناء نصر الله وسعيد ، عبد السلام لفتة ، 2015 ، " انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف : بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 21 ، العدد 85 .
11. الدباس، حسان ، 2014 ، " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية : حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية " ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد .
12. الدوري، زكريا و السامرائي ، يسرى ، 2013 ، " البنوك المركزية والسياسات النقدية "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن .
13. الشرع، عقيل شاكر و الزبيدي ، زهراء محمد نعمة ، 2017 ، " تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق للمدة (1985 – 2015) " ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 4 .
14. الشيخلي، هديل امين ابراهيم ، 2012 ، " العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط .
15. عبد الرزاق، امجد جاسب ، 2019 ، " الائتمان النقدي لمجموعة من المصارف العاملة في محافظة البصرة لعام 2016-2017 ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي ، العدد 6 كانون الاول.
16. عبد الله، خالد امين و الطراد ، اسماعيل ابراهيم ، 2006 ، " ادارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية ، ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .
17. قرمان، عبد الرحمان السيد ، 2010 ، " العقود التجارية وعمليات البنوك ، مكتبة الشقري ، الطبعة الثانية .
18. اللامي ، علي حسين نوري ، 2016 ، " اثر الودائع في صافي دخل المصارف ، بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن والاربعون .
19. ندور ، الياس ، 2017 ، " العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف – دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية " ، رسالة ماجستير ، الجمهورية العربية السورية ، كلية الاقتصاد ، قسم المصارف والتامين.
20. OPEC, Annual Statistical Bulletin, (1965-2017) ,52ndedition, Vienna, Austria,2017.www.opec.org
21. Yakubu, Z., & Affoi, A. Y. (2014). An analysis of commercial banks' credit on economic growth in Nigeria. *Current Research Journal of Economic Theory*, *6*(2), 11-15.
22. Yusoff, R., & Wilson, R. (2005). An econometric analysis of conventional and Islamic bank deposits in Malaysia. *Review of Islamic Economics*, *9*(1), 31.